بناء الجملة نحوياً ودلالتها على الربط

الاستاذ الدكتور
رياض كريم عبدالله البديري
الباحث
حسين جودي كاظم الجبوري
جامعة الكوفة - كلية الآداب

Syntax Grammatically and its Significance for Linkage

Prof. Dr.
Riyadh Kareem Abdullah Al-Budairi
Researcher
Hussein Joodi Kadhim Al-Jiboori
University of Kufa - College of Arts

الخلاصة :

يتناول هذا البحث مفهوم الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، باعتبار انّ النظام النحوي يعتمد في دراسته للوصول إلى المعنى عن طريق تحليل أجزاء التركيب الإسنادي، أي دراسة المعاني النحوي الخاصة وهي المعاني الوظيفية في الأبواب النحوية، وكذلك دراسة المعاني النحوية العامة، أي معاني الجمل والأساليب. وكانت دراسة النحاة للجملة تقترب من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط لفظية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا بجمعها في نظامٍ كامل. وموضوع الربط والارتباط يتناول الناحية التركيبية في الجمل والنص بشكلٍ عام؛ إذ يدور حول الائتلاف بين مكونات الجملة حتّى ينشأ المعنى الدلالي المستفاد.

الكلمات المفتاحية: الجملة، الربط، الارتباط، الاتساق، الرابط، حروف العطف، الفاء.

Abstract:

This research deals with the concept of correlation and linkage in the structure of the Arabic sentence, considering that the grammatical system depends in its study to reach the meaning by analyzing the parts of the predicate structure, that is, the study of special grammatical meanings, which are the functional meanings in the grammatical chapters, as well as the study of general grammatical meanings, that is, the meanings of sentences and methods

The grammarians' study of the sentence approached the aspects of linkage between the parts of the sentence with verbal or moral links that they mentioned individually, and they did not take care of collecting them in a complete system .

The topic of linkage and correlation deals with the structural aspect of sentences and text in general, as it revolves around the coalition between the components of the sentence until the semantic meaning is learned.

Key words:Sentence, linkage, correlation, consistency, link, letters, conjunction, fa'a letter.

مقدمة

كان الدافع من وراء الاهتمام بالتركيب في الدراسة النحوية هو بيان خواص تأليف الكلام، وكيفية ضمّ أجزائه إلى بعض، أو اجتماع أجزاء الكلام في وحدة من المعنى المستقل التام في الجملة، حتّى يتحقّق الفهم وتتحقّق الفائدة من الاتصال اللغوي. وفي كلّ دراسة لغوية يكون موضوعها الاول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو في صميم اللغة.

ومن هناك كان اهتمام النظام النحوي بتحليل أجزاء التركيب وتتبع المباني والمعاني الوظيفية لها هو جزء من مقومات ذلك النظام، وكذلك الجزء الآخر الأهم هو دراسة معاني الجمل والأساليب. ودراسته في تحليل المباني اعتمدت على معطيات الدرس الصوتي والصرفي، أمّا دراسة المعاني العامة للجمل تقترب من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط لفظية ومعنوية، ذكروها متفرقة في الأبواب النحوية.

لقد كان بناء الجملة يمثّل أهم مظاهر البناء اللغوي الخاضع لعلاقات نحوية ودلالية؛ لأنّ الجملة بناء لغوي مكتفٍ بذاته مع ترابط عناصره المكونة، فأهمّ قضية تحكمت في البناء اللغوي هي الترابط والربط بشتّى أنواعه نحو الاسناد أو التعليق أو العطف أو أدوات الربط.

فموضوع الارتباط والربط يتناول تركيب الجملة والنص بشكلٍ عامٍّ، والبحث فيه يدور حول الانسجام والاتساق بين مكونات الجملة حتى ينشأ المعنى الدلالي المستفاد.

بناء الجملة نحوياً

عُرّف النحو على أنّه: علم بقوانين ألفاظ العرب، من حيث الاعراب والبناء، وكيفية تركيب بعضها مع بعض، وموضوعه الكلمة والكلام(١).

واذا كان الغرض من دراسة النحو معرفة الإعراب، فالإعراب لا يوجد إلا فيما يقع فيه التركيب الإسنادي، الذي لا يوجد إلا في الكلام؛ والكلام إنّما يتركب من كلمتين، فلذلك جرتْ عادتهم في ترتيب الكتب النحوية بتقديم الحديث عن الكلمة والكلام، بل إنّ بعض كتب النحو حتى تتناول موضوع النحو تخص ذكر (الكلمة) في بداية البحث لأنها جزء الكلام، والشيء إنّما يعرف بعد معرفة أجزائه.

وحدد المبرّد، الكلام بأنّه: «كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة»(٢)، حيث جعل أقسام وأنواع الكلمة من مقومات وأصول الكلام، وأكّد على هذا المعنى في باب: (المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه)، بأن الابتداء نحو قولك: زيد، اذا ذكرته للسامع فيتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق، صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر، «لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، واذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام»(٣).

ويظهر منه أن الاقتران بين الاسم والفعل، أي: بين الألفاظ الصالحة هو ما يسبب حصول المعنى المركب والمفهوم والمفيد. وهذه الفكرة كانت واضحة أيضاً لدى ابن السراج (ت٣١٦ه)، حيث ابتدأ كتابه في بيان الكلام، بأنه «يتألف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف»(٤)، وهذا مما يعني أنه لا استغناء من تضمين فكرة الاسناد لأجل حصول الكلام، وحصول الفائدة المرجو منها في الكلام، فذكر المبرِّد للمتلقي أو السامع، فيه دلالة على أن المتكلم له غرض في توصيل الكلام، حتى تتحقق الفائدة لأجل تلقي الأخبار وإيصالها للسامع، وهذا يعني أن نظرتهم للتركيب بخصوص الاسنادي منه الذي يرجى منه مواصلة استمرارية الفهم والدلالة بين المتكلم والسامع، وعليه المعول.

وقال الاسترابادي ـ بعد تعريف الكلمة ـ: « الكلام: ما تضمن كلمتين بالاسناد؛ وإنما قدم تعريف الكلمة على تعريف الكلام لكون الكلمة جزءاً من الكلام، ووجوب تقديم معرفة الجزء على معرفة المركب»[٥] ..

وفي توضيح التعريف المذكور قوله: «ما تضمن كلمتين: هو شامل للكلام وغيره من المركبات، ولما قال: بالإسناد، خرج غير الكلام نحو غلام زيدٍ، وبعلبك؛ لأنه وإن كان مركبا من كلمتين لكن ليس بالإسناد؛ لأن المراد من الاسناد، نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، ليفيد فائدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد»[٦] .

والغرض من ذكر التركيب أو التضمين هنا هو بيان خواص تأليف الكلام من كلمتين فصاعداً بالاسناد أي ضم أحدى الكلمتين إلى الأخرى حتى تتحقق الفائدة، لقد « اعتاد النحاة أن يقولوا في تعريف الكلام أنّه اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها وزاد بعضهم هذا التعريف ايضاحاً فقال: إنّ الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما إلى الأخرى ... ويسمى الجملة»[٧] ، وبعبارة أخرى: الكلام مؤلف ومركب لأن الكلام لا بدّله من اجتماع الاجزاء وتضامها، وهذا الاجتماع والتضام فيه ليس إلا بالاسناد حتى يصير المجموع على هيأته كلاماً[٨].

ويسمى كلاماً وجملة، كما وصف في بعض كتب النحو[٩] ، بناء على الترادف بين لفظ الجملة والكلام؛ أي متحدي المعنى ومختلفين في اللفظ[١٠] .

ويذكر عباس حسن أنّ: « الكلام أو الجملة: هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل ... فلا بد في الكلام من أمرين هما: التركيب، والإفادة المستقلة»[١١] .

ومن هذا «المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التي يستطيع المتكلم أن

يسكتْ بعدها، ويستطيع السامع أن يكتفي بها وهذه الفائدة... وإن شئت فقل: هذا المعنى المركب هو الذي يهتم به النحاة ويسمونه بأسماء مختلفة، المراد منها واحد فهو: المعنى المركب أو المعنى التام أو المعنى المفيد او المعنى الذي يحسن السكوت عليه» [١٢] يريدون أن المتكلم قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت أو أن السامع يكتفي به فلا يستزيد من الكلام بخلاف المعنى الجزئي.

وهذا المعنى التام ذو الفائدة المستقلة هو الأساس في التفريق بين الجملة والكلام من جهة، وبين ما لا يطلق عليه ذلك؛ لأن معنى الجملة الأصلي هو ما يجعلها خبرية مستقلة بمعناها، فيكون فيها حكم ونسبة مستقلة تحكم بالسلب أو الايجاب، وتنفرد به [١٣]، ويقتصر عليها وحدها، فإذا وقعتْ الجملة صلة الموصول أو نعتاً أو حالاً، وتكون تابعة لشيء آخر فهي لا تكون جملة خبرية بحسب اصلها الذي كانت مستقلة فيه، فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى في غيرها، فلا تسمى جملة؛ إذ ليس لها كيان معنوي مستقل [١٤]، بل هي جملة مقيدة بصلة الموصول أو الحال وغيره.

ويرى بعض الباحثين أن مصطلح (التركيب الجملي) هو مركب بوساطة وصف الشيء بنفسه، لتداخل مفهوم التركيب والجملة، لكونهما يرجعان إلى مفهوم واحد يراد به ضم بعض الألفاظ إلى بعض[١٥]، فحد التركيب هو «ضم كلمة إلى مثلها فأكثر»[١٦].

أي هو: اجتماع لفظتين فأكثر في تركيب أسنادي أو غير أسنادي، فينشأ عن هذا التركيب معنى جديد لا تدل عليه معاني الألفاظ الداخلة فيه كل على حدة[١٧]، وقيل هو: تأليف وتركيب الجمل وطرق تكوينها، وخصائصها الدلالية والجمالية. لأن النظم وتركيب الكلام وبناءه وترتيب أجزائه بعضها

مع بعض، ليس فقط رصف الألفاظ على الصورة المعهودة في العربية كالجملة الاسمية والفعلية، بل ترتيب الألفاظ من خلال توخي معاني النحو وذلك بارادة معنى كل لفظ في موضعه(١٨).

وهذا يعني أن أطلاق هذا المصطلح لا يعني عدم وجود تركيب غير جملي لا تتوافر فيه شروط بناء الجملة العربية كالإفادة وحسن السكوت، والمعنى العام المستفاد منها، وهذا هو خارج عن نطاق الدراسة، فالبحث هنا يعني بالتركيب ضمن حدود الجملة العربية وشروط بنائها في التركيب والتضام. وعليه يمكن تعريف الجملة بأنها: «وحدة تركيبية تؤدي معنى دلالياً مستقلاً تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق»(١٩)، وهذا المعنى التام النحوي والدلالي يكون محكوماً بظروف التواصل اللغوي بين المتكلم والسامع، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية، فليست الجملة المنطوقة أو المكتوبة قالبا منفصلاً عن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والظروف المحيطة بهم، لذلك يخضع المتكلم لعاملين مهمين عند تأليف الجملة، الأول يخص غرض المتكلم ومحط الإفادة والإخبار عن شيء معين، والثاني ما يشترك به مع الآخرين من أفكار ورؤى في سياقات معينة، وكلا الأمرين يتوقف عليهما فهم الجملة أو تفسيرها(٢٠).

لقد تعلم الإنسان اللغة من محيطه، وتعلم الكلام قبل الكتابة(٢١)ـ وكل لغة من لغات البشر فيها مجموعة مفردات تستخدمها الجماعة اللغوية، مع وجود أنظمة، منها: النظام النحوي الذي قوامه الجمل والعبارات، والكلمات وهي وحدات النظام التي تتألف منها العبارات، والجمل، على أساس علاقات متبادلة بين تلك الوحدات، وهذه العلاقات قد تكون أفقية، أي تقوم على أساس علاقة الكلمة بما يجاورها في السياق، ويتفرع عنها بعض العلاقات

كعلاقة الربط والاسناد والاعراب بين الكلمتين، وقد تقوم العلاقة على أساس الاشكال اللغوية، أي الشكل اللغوي وهو أسلوب التعبير[٢٢].

والنظام النحوي وغيره من أنظمة اللغة هي المباني التي تدرس لأجل الوصول إلى المعنى، فلابد أن يكون المعنى هو الموضوع الاخص في دراسة الفروع المختلفة للغة العربية الفصحى «لأنّ كل دراسة لغوية... لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة»[٢٣].

ويظهر مما تقدم أن:

١- دارسة المعاني النحوية العامة كالخبر والانشاء والنفي والطلب والنهي وغيرها التي يسمونها معاني الجمل أو الاساليب.

٢- طائفة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية.

٣- مجموعة من العلاقات تربط بين المعاني الخاصة كعلاقة الاسناد والتبعية والتخصيص، وغيرها، وهي قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة.

٤- ما يقدمه علم الصوتيات والصرف لعلم النحو من مباني وهي قرائن لفظية.

٥- وهذه العناصر السابقة توجد قيم خلافية بين أفرادها داخلة أيضاً[٢٤].

والمعروف أن المعنى الذي درسه النحاة كما يظهر من النظام النحوي وأقسامه المذكورة هو معنى تحليلي باعتماده على الأجزاء المكوّنة للجملة سواء من معطيات الدرس الصوتي أو الصرفي أو دراسة النحو في تقسيم الكلام وما بينوه في الأبواب النحوية في داخل الجملة، وما يمتاز به كل باب.

وهذه الدراسة التحليلية كانت تهتم بمكونات التركيب وأجزائه أكثر من

عنايتها بالتركيب نفسه، إنّ هذا الجانب من دراسة النحو لا يمس دراسة أساليب الجمل كالنفي والشرط والتأكيد وغيره، ولا يتناول الجملة من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تبتني على اعتبار المقام في تحديد المعنى، وان كانت تقترب من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل(٢٥).

لقد كان بناء الجملة يمثل أهم مظاهر البناء اللغوي، الخاضع لعلاقات نحوية ودلالية، وعليها قامت الدراسات اللغوية والنحوية في التفصيل في قضاياها وتتبع مظاهرها وأركانها وأقسامها، والعلاقات المتحكمة بهذه الأركان، فالجملة هي النموذج للدرس اللغوي؛ لأنها بناء لغوي مكتفٍ بذاته مع ترابط عناصره المكونة. فأهم قضية تحكمت في الجملة في هذا البناء اللغوي هي الترابط والربط بشتى أنواعه: الاسناد والعطف والتعليق والاتصال الدلالي وأدوات الربط، وغير ذلك، مما يشير إلى الاستقلالية الدلالية أو وحدة المعنى في البناء الجملي.

فموضوع الارتباط والربط يتناول الناحية التركيبية في الجملة، والنص بشكل عام، اذ يدور حول الائتلاف بين مكونات الجملة، أو بين الجمل بعضها وبعض، حتى ينشأ المعنى الدلالي العام المستفاد.

فالجملة مكونة من كلمات متجاورة فتنتج ترابط الأجزاء أفقياً، أي كل جزء منها مرتبط بما قبله وبما بعده، وحقيقة هذا الترابط أنّه حادث بين معاني كل جزء من أجزاء الجملة، وينسحب ذلك على مجموع الجمل المكونة لنص ما فالترابط هو وسيلة بناء النص، والكشف عن عناصر الترابط هو وصف لمضمون النص من خلال الإفادة من القرائن المتعددة(٢٦).

وأشرنا أن من شروط الجملة العربية أن تكون مفيدة؛ لأن السعي إلى الإفادة هو سبب الاتصال اللغوي، وحصول الفائدة نتيجته، فكان من

الضروري لنمط الجملة أن يشتمل على قرائن تؤدي إلى الحفاظ على المعنى، ولو أن الجملة العربية قنعت بالاشتمال على ركنيها دون غيرهما من الفضلات لهان الأمر «ولكن الجملة قد تطول أحيانا، وقد يعطف عليها مثلها أو أمثالها، فيكون بين أول الكلام وآخره شقة بعيدة، لا تعي الذاكرة معها ما الذي ينتمي إلى هذا وما الذي ينتمي إلى ذاك، وهكذا تتفكك أواصر الكلام ويدخل المعنى في غيابات الغموض أو متاهات اللبس، وكلا الغموض واللبس آفة من آفات الاتصال والتفاهم»(٢٧) ومن ثمّ تحتاج الجملة إلى قرينة الربط لاستعادة مذكور سابق بواسطة أحدى الوسائل اللفظية التي تعين الوصول إلى هذه الغاية(٢٨).

واذا كانت بعض حروف العطف في النسق تتخذ مساحة مهمة في عملية الربط في اظهار العطف بين الجمل، فالعطف هو علاقة توسيع في سلسلة الجمل، فيسمح للجملة بأن تكّون علاقة جديدة مع جملة أو مفردة، حتى يلتفت فيها إلى الارتباط بالعناصر السابقة؛ لأن النص عبارة عن جمل متتالية وتحتاج الرابط حتى لا تتناثر، وتدرك على أنّها وحدة متماسكة؛ لذا تعتبر أدوات الربط من أهم الأدوات التي يجب استخدامها في النصوص، حيث يؤدي غيابها إلى تفكك المبني والمعنى، فيفقد النص جماله وتأثيره، ويصبح بيانه ضعيفاً، فهي تعمل على الوصل بين الجمل في النصوص، فتضيف نوعاً من الوضوح والترابط، ولعل من أهمها: حروف العطف وحروف الجر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة... وغيره واستهدفت هذه الأدوات بالدراسة من قبل القدامى والمحدثين، وفصلوا فيها وتناولوا أثرها في تركيب الكلام، وما تحدثه من تكامل وترابط في النصوص(٢٩).

واذا كان الربط هو الوسيلة التي يتحقق بها الاتصال فالربط بفاء التفريع هو من مصاديقه، إذ يشير هذا النوع من الربط إلى علاقة بين صور من

المعلومات يعتمد إحداها على الآخر، أو أن تحقق إحداها يتوقف على حدوث الآخر[٣٠].

تعد ظاهرة الربط في اللغة ركيزة أساسية لإنشاء الجملة أو النص، فلا يمكن الاستغناء عن عامل الربط داخل التركيب النحوي، وبين أجزاء النص الواحد، والاخلال به بين أجزاء النص أو بين الجمل يؤدي إلى الخلل في فهم معاني تلك الجمل أو النصوص. إنّ النظام العام للغة قائم على عملية الارتباط بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول من جهة الدلالة اللفظية للمفردات، وهذه اللغة عندما تدخل في حيز الاستعمال وتكون في نطاق الكلام وتتشكل الجمل، تتشخص لدينا ظواهر أخرى على مستوى التركيب يعبر عنها بالعلاقات السياقية، التي تعتمد على القرائن، منها وجود الربط في الجملة أو النص بشكل عام، وهي ظاهرة متكررة بآيات القرآن الكريم[٣١].

والربط والارتباط في اللغة: «ربط: الراء والباء والطاء، أصل واحد يدل على شد وثبات، ومن ذلك ربطت الشيء: أربطه ربطاً، والذي يُشد به رِباط... ورجل رابط الجأش، أي شديد القلب والنفس»[٣٢].

أمّا المعنى الاصطلاحي للربط في الدرس النحوي فيلاحظ وجود مصطلحات ومفاهيم منها: الارتباط، الربط، الترابط، والرابط، وهذه المفاهيم توحي إلى معانٍ وظفت حديثا بعنوان: الانسجام، والاتساق، والتماسك النصي[٣٣].

والمقصود بالارتباط اصطلاحاً: «نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون واسطة لفظية... والمقصود بالربط: اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين، باستعمال واسطة تتمثل في أداة رابطة، تدل على تلك العلاقة، أو ضمير بارز عائد»[٣٤].

إن الجملة ذات معنى دلالي واحد، حتى تتفاعل وتتشابك المعاني الجزئية للحصول على المعنى المستقل التام، يكون النظام النحوي هو المسؤول عن إبرازه فكان عليه أن يجعل الارتباط وثيقاً بين مكونات الجملة، وإلا لم ينتج المعنى الدلالي العام المستفاد.

ولا سبيل للمحافظة على وحدة المعنى الا بالالتزام بالعلاقات السياقية، فكل انفصال نحوي له علاقة بالانفصال الدلالي، لأن الانفصال النحوي يهدد وحدة المعنى الدلالي بالزوال، فيؤدي إلى الغموض والالتباس، ولهذا السبيل كان النظام النحوي يؤمن القرائن التي تساعد على إبراز تلك العلاقات، وما العلاقات السياقية النحوية الا وسيلة أوجدتها اللغة لبيان العلاقات الدلالية المجردة في صورة تركيبية(٣٥).

والارتباط هو الذي لا يحتاج إلى ربط فهو ينشأ بين المعنيين داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين اذا كانت العلاقة بينهما وثيقة فتغني تلك عن الربط بالأداة أو الضمير. وتكون من قبيل علاقة الفعل والفاعل أو المضاف والمضاف إليه، وغيره من العلاقات التي لا توجد بين أجزائها مغايرة حتى تحتاج إلى رابط، وفي تراثنا اللغوي اشارات تنبه القارئ على ذلك فيذكر سيبويه في حديثه عن المسند والمسند إليه: «هما ما لا يغني واحد منهما من الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً»(٣٦)، ويقول ابن جني: «الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد»(٣٧)، وقال ابن يعيش: «الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف»(٣٨) فصورة اتصال طرفي الاسناد مع بعض في التركيب النحوي، أو تمامية المعنى من المضاف والمضاف إليه هو مما لا يحتاج إلى وسيط ورابط.

أمّا الربط فهو حلقة وسيطة تصنعها اللغة اصطناعاً لفظياً عن طريق

الأدوات أو الضمائر، لسد ثغرة من الانفصال غير المرغوب فيه، يقول عبدالقاهر الجرجاني: «إذا قلت: جاءني وغلامه يسعى بين يديه، ورأيت زيداً وسيفه على كتفه، كان المعنى على أنّك بدأت فأثبت المجيء والرؤية ثم استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً لسعي الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه، ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجيء بالواو... ونظيرها في هذا الفاء في جواب الشرط، نحو: إنْ تأتني مُكْرم، فإنّها وإن لم تكن عاطفة فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنّها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها»[٣٩].

فيفهم من كلامه أن اتصال المعاني مرهون بوجود مباني وقرائن لفظية، فالحاجة إلى ما يربط الكلام من الواو والفاء هو لإثبات وحدة المعنى واتصاله، وأنّه لا انفصال بين أجزائه. وكان استعماله لمفهوم الربط واضحاً للعيان.

وإضافة إلى أهل اللغة نلاحظ بيان بعض أهل التفسير في ذكر مفهوم الارتباط بنحو يدل على الاتصال بالمعنى، وضده الاستقلال بالمعنى، وهذا الاتصال المعنوي يدل على مضمون واحد وكلام واحد وغرض واحد، متصل الأجزاء والأطراف، ففي قوله تعالى ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾[٤٠]، يقول «إن هاتين الجملتين أعني قوله: (الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ) وقوله: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) متقاربتان مضموناً مرتبطتان مفهوماً بلا ريب لظهور ما بين يأس الكفار من دين المسلمين وبين إكمال دين المسلمين من الارتباط القريب وقبول المضمونين لأن يمتزجا فيتركبا مضمونا واحداً مرتبط الأجزاء متصل الأطراف بعضها ببعض...»[٤١] وقوله: ارتباط الأجزاء واتصال الأطراف، لأن هذا كنتيجة للحصول على كلام واحد ودلالة واحدة، فينتج من هذه الآية «كلام واحد متصل بعض أجزائه ببعض مسوق

لغرض واحد قائم بمجموع الجملتين من غير تشتت سواء قلنا بارتباطه بالآية المحيطة بها أو لم نقل، فإن ذلك لا يؤثر البتة في كون هذا المجموع كلاماً واحداً معترضاً لا كلامين ذو غرضين...»(٤٢).

وفي قبال هذا الارتباط يقع الانفصال أو الاستقلال في المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾(٤٣)، يقول: «الآية كأنها مستقلة مفردة لعدم ظهور اتصالها بما قبلها وارتباط ما بعدها بها»(٤٤)، ولا موجب لهذا الارتباط في تفسير الميزان إلا في آيات «السور النازلة دفعة أو الآيات الواضحة الاتصال الكاشف ذلك من الارتباط بينها»(٤٥). ولما كان الغرض من الارتباط هو الوحدة الاتصالية التي ينتج عنها دلالة واحدة ومضمون واحد استعمل في الميزان أيضاً معنى الارتباط وأطلقه كما يظهر من بعض المواضع على فاء التفريع التي تساعد على تحقيق الجمع بين أجزاء الكلام وارتباطه، كما في قوله تعالى (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ) وفيها تفريع بالفاء على ما تقدم من الكلام الدال على ارتباط ما بعده بما قبله(٤٦).

ونحن لو لاحظنا هذا المعنى على مستوى الدرس النحوي والبلاغي، لوجدنا مباحث تشير اليه مبثوثة في كتب النحو أو البلاغة، من خلال تتبع آليات التركيب النحوي، أو المباحث البلاغية كما في (الفصل والوصل)، تشير إلى بعض المواضيع النحوية لتبيان الربط، فمنها ما ورد في موضوع الحرف، أو صلة الموصول، أو الجار والمجرور، أو العطف.

١- الحروف ـ ومن النحاة من يسمي الحروف (أدوات ربط)، لأن الكلمة أمّا أن تدل على ذات، وأمّا أن تدل على معنى مجرد (حدث)، وأمّا أن تربط بين الذات والمعنى المجرد، والحرف هو الرابط، وحروف الربط نوعان: منها

ما يسمى حروف المعاني، لأنه يفيد معنى جديد يجلبه معه ومنها ما ليس للمعاني بل هو زائد أو مكرر لتوكيد معنى موجود نحو (ما) الزائدة والباء وغيرها، وأكثر الكوفيون يقتصر على تسمية الحروف (أدوات)[٤٧].

وسيبويه وإن لم يصرح بلفظ الربط[٤٨]، إلا أنّه استعمل ما يدل على معناه مثل: التعلق والعائد والاضافة[٤٩]، فعند حديثه عن أثر حروف الجر في الكلام، يمكن أن يجد الباحث ما يدل على ادراك وظيفة الربط في الاتصال الحادث بين كلمات الجملة الواحدة، فيقول: «وأما الباء وما اشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت:... مررت بزيد فإنما أخفت المرور إلى زيد بالباء»[٥٠].

ويلاحظ معنى الاضافة هذا أن الباء واسطة في أتصال معنى المرور بزيد أو وصل المرور بزيد وتحقق التعدية للفعل، وهذا المعنى يحتاج إلى رابط، وهو حرف الجر.

ومن بعده ابن السراج من العلماء الأوائل الذين ذكروا مصطلح[٥١] الربط، فيذكر في باب مواقع الحروف «أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع أما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل، أو الفعل وحده مثل سوف، أو ليربط اسماً باسم: جاءني زيد وعمرو أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة، أو يكون زائداً»[٥٢].

٢- عقد ابن هشام فصلا سماه: (الأشياء التي تحتاج إلى الرابط)[٥٣]، وهو أول من أخرج الربط وجعله بشكل باب مستقل[٥٤]، وذكر جملا متعددة نذكر منها:

أ- الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً الا الضمير، نحو قوله

تعالى﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ (٥٥).

ولأن الموصولات غامضة المعنى مبهمة تحتاج إلى من يوضحها، ويزيل إبهامها فتحتاج إلى الصلة التي تعين مدلول الموصول، وتجعله واضح المعنى، ويشترط في الصلة أن تكون مشتملة على ضمير رابط يعود على أسم الموصول فيربطه بالصلة وكلمة (يُؤْمِنُونَ) فيها ضمير يعود على (الَّذِينَ)(٥٦).

ب- الجملة الواقعة حالاً ورابطها أما الواو والضمير نحو قوله تعالى:﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ (٥٧).

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية ومجردة من علاقة تدل على الاستقبال كالسين وسوف وأداة الشرط، وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، فيتحقق الغرض من مجيء الحال جملة، ولولا الرابط لكانت الجملتان منفصلتان لا صلة بينهما، والكلام مفككا، والرابط قد يكون الواو المجردة وهي واو الحال، وقد يكون الضمير وحده، وقد يكون الواو والضمير معاً. وهنا (وَأَنْتُمْ سُكارى) هي حال من الضمير الفاعل في (تَقْرَبُوا)(٥٨).

أو الواو فقط: ﴿ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ ﴾ (٥٩).

جـ - معمول الصفة المشبهة ولا يربطه الا الضمير، نحو: زيد حسن وجهه.

ء - ألفاظ التوكيد يربطها الضمير الملفوظ به، نحو: جاءني زيد نفسه.

٣- عطف النسق وهو العطف بالحرف، وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة كل منها يسمى حرف العطف، ويؤدي معنى خاصاً(٦٠). والذي يظهر من تسمية هذا النوع بعطف النسق.

أن التسمية فيها دلالة التبعية والربط، فالنسق بفتح السين «ما جاء من

الكلام على نظام واحد»[٦١]، بمعنى واليت أجزاءه وربطت بعضها ببعض ربطاً يجعل المتأخر متصلاً بالمتقدم، والنسق اصطلاح كوفي، وقد أشتهر حتى لا يكاد يذكر غيره، وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه في كلامهم بالشركة[٦٢].

وحروف العطف هي: «الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، إمّا، أمْ، لا، بل، لكن»[٦٣].

ولحروف العطف أثر بين في الربط بين الوحدات التركيبية، والدلالة على المعاني التي تكمن في النفس، والفاء هي الحرف الثاني من بعد الواو التي عد لها النحاة استعمالات وأحكام انفردت بها عن غيرها من حرف العطف الأخرى، كإفادة العطف الذي يفيد الترتيب المعنوي والترتيب الذكري وإفادة التعقيب والسببية، وغيره من الأحكام.

٤_ وهناك من الدراسين للنظام النحوي من جعل (قرينة الربط) أحد أهم القرائن التي تقوم عليها الجملة العربية، فيذكر تمام حسان أن الربط: «قرينة لفظية على اتصال احد المترابطين بالآخر، والمعروف أن الربط ينبغي أنْ يتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه... ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة... أو بالحرف، أو بإعادة اللفظ، أو اعادة المعنى، أو باسم الإشارة، أو أل، أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر...»[٦٤].

وما ذكره الدكتور تمام حسان من ادراج الربط ضمن القرائن اللفظية، لكونه يفرق بين صنفين من القرائن، هي: القرائن المعنوية، وجعل منها الاسناد والتخصيص، والنسبة وغيره، بينما تتشكل القرائن اللفظية في نظره من العلامة

الاعرابية والرتبة والربط وغيره[٦٥].

ومن الباحثين من جعل الربط ينقسم على:

١- الروابط المعنوية أو الارتباط.

٢- الروابط اللفظية أو الربط[٦٦].

موضوعات الربط المعنوي هي ما ذكرناه من الاسناد وغيره، ومواضيع الربط اللفظي هي الربط بالضمير، ونقلنا بعض موارده عن ابن هشام، والربط بالأدوات والحروف والتي منها الربط بأدوات العطف أو أدوات الشرط.

وأدوات الشرط هي: إنْ، ومَنْ، وما، وإذا، ولو، ولولا، وأمّا، وغيره «وتقوم هذه الأدوات بوظيفتها في الربط سواءٌ أكانت جازمة أم غير جازمة، وأساس علاقة الشرط قائمة على معنى الاستلزام»[٦٧].

ومعنى الاستلزام هذا أو معنى التوقف يمثل مضمون الجملة الشرطية من خلال نوعية الربط ودور الفاء الرابطة فيها وهي فاء التفريع، لذا اقتضت طبيعة البحث الإشارة إلى موضوع الربط في الجملة الشرطية ومن بعده الفاء في جواب الشرط حيث (تقوم أدوات الشرط بوظيفتها في الربط بين جملتين، ويبدو أن ربط أداة الشرط يكون ضعيفاً في بعض الحالات فتلجأ اللغة إلى زيادة الربط بين الجملتين بالفاء)[٦٨].

جملة الشرط عند النحاة: تسمى الجملة التي تدخل عليها أداة الشرط جملة شرطية، وهذه الجملة تختلف في وظيفتها اللغوية عن غيرها من الجمل التي لا توجد فيها أداة الشرط، فإن سائر الجمل تقوم بربط كلمة بأخرى نظير المبتدأ والخبر في الجملة الخبرية، وأمّا الجملة الشرطية فهي تربط بين جملتين: جملة الشرط وجملة الجزاء، وهذه أداة الشرط نحو: (إن جاءك زيد فاكرمه) مع بقية الأدوات تسمى في العربية: كَلِم المجازاة.

وفي شرح التصريح على التوضيح: «وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولها شرطاً لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جواباً لأنه مرتب على الشرط، كما يرتب الجواب على السؤال»[٦٩].

وبعض النحاة من وصف الشرط بالسبب باعتبارها كَلِم المجازاة تدخل على شيئين ليجعل الأول سبباَ للثاني[٧٠]، والمراد بجعلها الشيء سبباً، أن المتكلم يعتبر سببية شيء لشيء، ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سبباَ حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً، بل يكفي أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب والمسبب، أو الملزوم واللازم، كقولك: إن كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة، فوجود النهار ليس سببا في طلوع الشمس، انما هو ملزوم، والجواب لازم له[٧١]، للدلالة على الاقتران والاتفاق عادة في حصول الحدث.

وعليه فإنّ أداة الشرط تدلّ على وجود حالة اتّصال وربط بين طرفيها من خلال الملازمة أو السببية، والربط هذا لا يشترط فيه ان يكون واقعاً منتزعاً من عالم التكوين أو من عالم الذهن بل ولو مجرد فرض واعتبار صاغه المتكلم لأجل غاية ما، أو غرض ما.

ويقول ابن الناظم: « إنْ الشرطية، فهي التي تقتضي في الاستقبال تعليق جملة على جملة، تسمى الأولى منهما شرطاً والثانية جزاءً»[٧٢]، وعبارته تسمى الأولى شرطاً والثانية جزاءً هي توضيح لمفهوم التعليق المذكور قبلها، وهذا المعنى أيضاً ذكره ابن يعيش: «والشرط انما يكون في المستقبل لأن معنى تعليق الشيء على الشرط انما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود»[٧٣]. وهذه العبارة شبيه بقولنا: توقف وجود الشيء على وجود غيره، أي توقف وجود الثاني على وجود الأول، ومنه نفهم بعد الملازمة أو

السببية بينهما، وعدم الانفكاك، والأول علة وسبب لوجود الثاني، وهذا ما أكده في موضع آخر من كتابه، فقال: «وأمّا (لو) فمعناها الشرط أيضاً لأن الثاني يوقف وجوده على وجود الأول، فالأول سبب وعلة للثاني كما كان كذلك في (إنْ)»[٧٤].

وفي هذا الكلام ينكشف لنا بيان ما ورد في شرح التصريح وذكره التعليق قبل قليل، فيكون المراد اننا نلاحظ الجملة الشرطية تارة من طرف الشرط فيكون هو السبب وتارة نلاحظها من طرف الجواب فهو لا يتحقق الا بعد حصول الأول أو إنه مترتب على الشرط، وهذا المعنى ورد في الحدائق الندية.

: «والتسمية بالجزاء والجواب مجاز، ووجهه، أنّه شابه الجزاء من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعل آخر، فأشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً، وشابه الجواب من حيث كونه عن القول الأول، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل»[٧٥].

ولمفاد هذا الترتب دخل في بيان التفريع بالأدوات وخصوصاً الفاء؛ لأن الجملتين الداخلة عليهما أداة الشرط حقهما أن تكونا فعليتين ويجب ذلك في الشرط دون الجزاء، أمّا الجزاء فقد يكون جملة فعلية تارة وإسميّة تارة أخرى، أو فعلية طلبية أو فعلية مقترنة بالسين أو سوف أو قد، وغيره من الوجوه.

هنا في هذه الحالة أشترط النحاة[٧٦] دخول الفاء في جواب الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾[٧٧].

وبعبارة أخرى هنا نذكر سؤالين نقف عندهما:

الأول: متى تقع الفاء هذه في جواب الشرط؟

الثاني: لماذا هي تدخل دون غيرها في الجواب؟

والأول ـ أن النحاة ميزوا في جواب الشرط بين أن يكون صالحاً أن يقع جواباً في الجملة الشرطية وبين من لا يصلح لذلك، وهذه الفاء تقع مع القسم الثاني: «اذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الاسمية نحو: إن جاء زيد فهو محسن، وكفعل الأمر نحو: إن جاء زيد فاضربه، وكالفعلية المنفية (بما) نحو: إن جاء زيد فما أضربه، أو (لن)، نحو: إن جاء زيد فلن أضربه، فإن كان الجواب يصلح ان يكون شرطاً كالمضارع الذي ليس منفياً بـ (ما) ولا بـ (لن)، ولا مقروناً بحرف التنفيس ولا بقد، وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بقد لم يجب اقترانه بالفاء نحو: إن جاء زيد يجيء عمر أو قام عمرو» (٧٨).

والأمر الآخر ـ لماذا يجب اقتران الفاء في جواب الشرط؟

ما ورد في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل قوله: (وجب اقترانه بالفاء، أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء، اذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الأداة، وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب، فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له) (٧٩).

وذكر السيد المدني لأنها «لمناسبتها للجزاء معنى من حيث أن معناها التعقيب من غير فصل، كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك» (٨٠)، أي: أن الربط في الجملة الشرطية عند غياب تأثير الأداة على الجواب يبقى نفسه من خلال الفاء الرابطة الواقعة في الجواب فهي لها تأثير في إعادة الربط المزبور يقول في شرح التصريح: «كل جواب يمتنع جعله شرطاً... فإن الفاء تجب فيه لتربطه بشرطه؛ لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود... وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها الجزاء معنى، وذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك» (٨١).

وقول النحاة قبل قليل: التعقيب بلا فصل، او من غير فصل هو ما يتضمن الاتصال وعدم وجود مهلة وهو من أعمال الفاء العاطفة.

هوامش البحث

(١) ظ: التكملة: ١٨١، مجمل اللغة: ٨٥٩/٤، الاقتراح في أصول النحو: ٣٠، الحدائق الندية: ٥١، شرح الانموذج: ٣، التحف النحوية: ٢٢.

(٢) المقتضب: ٣/١.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٦/٤.

(٤) الأصول في النحو: ٣٦/١.

(٥) البسيط في شرح الكافية: ١٣١/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٣١/١.

(٧) نحو الفعل: ١٧.

(٨) ظ: حدائق الدقائق: ١٦- ١٧.

(٩) ظ: مسائل خلافية في النحو: ٣٥، شرح الانموذج: ٣٨٢، حدائق الدقائق: ٢١، النحو الوافي: ١٥/١.

(١٠) ظ: حدائق الدقائق: ٢١.

(١١) النحو الوافي: ١٥/١.

(١٢) النحو الوافي: ١٤/١.

(١٣) ظ: البلاغة العربية: ١٤٠/١.

(١٤) ظ: النحو الوافي: ١٥،٣٣٨/١.

(١٥) ظ: مواقف النفّري دراسة في التراكيب ودلالاتها: ٨٧.

(١٦) الحدود في علم النحو: ٤٣٥، ظ: شرح التصريح على التوضيح: ١٥/١.

(١٧) ظ: مواقف النفّري: ٨٧.

(١٨) ظ: نحو المعاني: ٢٥.

(١٩) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٤٨.

(٢٠) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ٦٩.

(٢١) أنظر: مدخل إلى علم اللغة: ١٢.

(٢٢) المصدر نفسه: ١٤.

(٢٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩.

(٢٤) ظ: نظرية النظام اللغوي للقرآن الكريم: ٢٢.
(٢٥) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦- ١٧، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٣- ٣٥، والدلالة الزمنية في الجملة العربية:٩.
(٢٦) ظ: الروابط المعنوية بين الجمل القرآنية الخبرية: ٤٤ - ٤٥.
(٢٧) البيان في روائع القرآن: ١٠٧.
(٢٨) البيان في روائع القرآن: ١٠٩.
(٢٩) ظ: أدوات الربط بين المصطلح والوظيفة: ١٩.
(٣٠) النص والخطاب والاجراء: ٣٤٦.
(٣١) ظ: البيان في روائع القرآن: ١٠٩.
(٣٢) مقاييس اللغة: ٤١٧، ظ: القاموس المحيط: ٤٨٥.
(٣٣) أثر دلالات حروف العطف في التفسير: ٥٧.
(٣٤) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١، ظ: نظام الربط في النص العربي: ١٤.
(٣٥) ظ: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٣٢، ١٣٦.
(٣٦) الكتاب: ٢٣/١.
(٣٧) الخصائص: ٢٨٢/١.
(٣٨) شرح المفصل: ١٨٨/٢.
(٣٩) دلائل الإعجاز: ٢١٤، ظ: نظام الربط في النص العربي: ١٣.
(٤٠) المائدة/٣.
(٤١) الميزان: ١٧١/٥ ، ظ: الميزان: ٣٨٩/٣، ٣٣٠/٤، ٢٠٥/٩، ٢٠٢/١٢
(٤٢) الميزان: ١٧١/٥، ظ: الميزان: ٣٦٨/٤، ٧٤/٩.
(٤٣) المائدة/١٠٠.
(٤٤) الميزان: ١٤٧/٦.
(٤٥) المصدر نفسه: ٣٦٨/٤.
(٤٦) ظ: الميزان: ٧/ ١٧٥، ١٧٨.
(٤٧) ظ: النحو الوافي: ١/ ٦٢، ٢/ ٤٠٤.
(٤٨) ظ: الروابط المعنوية بين الجمل القرآنية الخبرية: ٩، ١١، أنظمة الربط في العربية: ٧، نظام الربط في النص العربي: ١٠.
(٤٩) ظ: الروابط المعنوية بين الجمل القرآنية الخبرية: ١١.

(٥٠) الكتاب: ١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١.
(٥١) ظ: أنظمة الربط في العربية: ٨، نظام الربط في النص العربي: ١١.
(٥٢) الأصول في النحو: ١/ ٤٢.
(٥٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٨٩/١.
(٥٤) ظ: أثر دلالات حروف العطف في التفسير: ٥٨.
(٥٥) البقرة/٣.
(٥٦) ظ: النحو الوافي: ٣٣٧/١.
(٥٧) النساء/٤٣.
(٥٨) ظ: إملاء ما من به الرحمن: ١٨١/٢، البسيط في شرح الكافية: ٣٧٥/١ الحدائق الندية: ٨٥٦، النحو الوافي: ٣٦٨/٢- ٣٦٩.
(٥٩) يوسف/١٤.
(٦٠) ظ: شرح قطر الندى: ٤١١، والتحف النحوية: ٢٠٠.
(٦١) معجم القاموس المحيط: ١٢٨٢.
(٦٢) ظ: الكتاب: ٤٣٨/١، النحو الوافي: ٥٥٥/٣، العطف بـ(ثم والفاء) في القرآن الكريم، دراسة المعنى النحوي ومعطياته التفسيرية: ٨٣، (بحث في مجلة).
(٦٣) التحف النحوية: ٢٠٠، وظ: شرح قطر الندى: ٤١٢.
(٦٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٣، ظ: الخلاصة النحوية: ٨٨، البيان في روائع القرآن: ١٠٧.
(٦٥) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١ـ ٢٣١.
(٦٦) ظ: أثر دلالات حروف العطف في التفسير: ٦٤.
(٦٧) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ٢٠٢، ظ: البسيط في شرح الكافية: ٦٥٦/٢.
(٦٨) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ٢٠٢.
(٦٩) شرح التصريح: ٤٠٠/٢.
(٧٠) ظ: البسيط في شرح الكافية: ٣٩٠/٢، التحف النحوية: ١٢٥.
(٧١) ظ: التحف النحوية: ١٢٦، النحو الوافي: ٣٩٥/٤.
(٧٢) شرح ابن الناظم: ٢٧١.
(٧٣) شرح المفصل: ١٠٥/٥.
(٧٤) المصدر نفسه: ١٠٦/٥.

(٧٥) الحدائق الندية: ٦٧٨.
(٧٦) ظ: شرح ابن الناظم: ٢٧٤.
(٧٧) آل عمران/ ٣١.
(٧٨) شرح ابن عقيل: ٥٧/٤، ظ: الحدائق الندية: ٦٨٠.
(٧٩) حاشية الخضري: ٢٨٢/٢، ظ: أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم: ١٢٠.
(٨٠) الحدائق الندية: ٦٨٠.
(٨١) شرح التصريح: ٤٠٥/٢.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، خير ما نبتدئ به.

١. اسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم دراسة نحوية، يونس عبد مرزوك الجنابي: دار المدى الإسلامي، بيروت ط١/ ٢٠٠٤.
٢. الأصول في النحو، محمد بن السري، أبو بكر السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت.
٣. الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبدالرحمن السيوطي، تحقيق وشرح: محمود فجال، دار القلم، دمشق ١٤٠٩هـ.
٤. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، عبدالله بن الحسين العكبري، مؤسسة الصادق طهران ط٣، ١٣٧٩ش.
٥. أنظمة الربط في العربية، دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية، أ. د. حسام
٦. البسيط في شرح الكافية، الحسن بن محمد الاستراباذي، تحقيق: د. حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة قم، ط١، ١٤٢٧هـ.
٧. البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب القاهرة ١٤١٣هـ.
٨. التحف النحوية في شرح الأجرومية، عبدالله بن أحمد آل طعان تحقيق: دار المصطفى صلى الله عليه وآله لإحياء التراث قم ط١، ١٤١٩هـ.
٩. التكملة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، دراسة وتحقيق د. كاظم بحر المرجان ،عالم الكتب، بيروت ط٢، ١٤١٩هـ.
١٠. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري،

تعليق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت ١٤٢٦هـ.
١١. حدائق الدقائق في شرح الأنموذج، سعدالله البردعي، الناشر رضائي، قم ١٣٦٤ش.
١٢. الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، السيد علي خان المدني الشيرازي، تحقيق: د. أبو الفضل سجادي، نشر ذوي القربى إيران، قم ط٢، ١٤٣٢هـ.
١٣. الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد البجائي الأندلسي، تحقيق: نجاة حسن عبدالله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢١هـ.
١٤. شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، الشارح محمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق وتعليق د. حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب القاهرة.
١٥. شرح التصريح على التوضيح، خالد عبدالله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢١هـ.
١٦. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك طبعة بيروت المكتبة العثمانية ١٣١٢هـ.
١٧. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ.
١٨. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبدالله بن هشام الأنصاري، ذوي القربى، قم ط٦، ١٤٣٣هـ.
١٩. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ط٢، ١٤٠٦هـ.
٢٠. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ترتيب خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت ط٤، ١٤٣٠هـ.
٢١. الكتاب، عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣، ١٤٠٨هـ.
٢٢. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ط٤، ١٤٢٥هـ.
٢٣. مجمل اللغة، أحمد بن فارس، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠٦هـ.
٢٤. مدخل إلى علم اللغة، د. محمد حسن عبد العزيز، كلية دار العلوم، جامعة

القاهرة١٩٩١.
٢٥. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٢٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ط٦، ١٩٨٥.
٢٧. المقتضب، محمد بن يزيد، أبو العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت.
٢٨. مواقف النفّري، دراسة في التراكيب ودلالاتها، علي موسى الكعبي، دار ومكتبة البصائر، بيروت ط١، ٢٠١١.
٢٩. الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت ط١، ١٤١٧هـ.
٣٠. نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٣٩٤هـ.
٣١. نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٦.
٣٢. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر ط٣.
٣٣.نظرية النظام اللغوي للقرآن الكريم، أ. د حسن منديل العكيلي، نشر المركز الوطني لعلوم القرآن، ديوان الوقف الشيعي، بغداد ط١، ١٤٣٢هـ.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور في كتابه التحرير والتنوير، رسالة دكتوراه، مشرف بن أحمد بن جمعان الزهراني، الاشراف أ. د أمين محمد عطية باشه، السعودية جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنّة، شعبة التفسير وعلوم القرآن، ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.
٢. أدوات الربط بين المصطلح والوظيفة حروف العطف في سورتي مريم والنور انموذجا، رسالة ماجستير، رحمة منصر، فاطمة الزهراء حمايدية، الاسراف الطيب الغزالي، جامعة العربية التبسي، كلية الآداب واللغات، فسم اللغة والآدب العربي، ٢٠١٧.

٣. الروابط المعنوية بين الجمل القرآنية الخبرية، دارسة أسلوبية، رسالة ماجستير، محمد عيسى علي، الإشراف: أ. د. عمر خليفة بن إدريس، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٧.

الدوريات:

١. العطف بـ(ثم والفاء) في القرآن الكريم، دراسة المعنى النحوي ومعطياته التفسيرية، د. رياض كريم عبدالله البديري، مجلة وقائع المؤتمر الدولي العلمي الثاني لكلية التربية، جامعة بابل للفترة ٩ – ١٠ آذار، ٢٠٠٨م.

- hussain.joudy@gmail.com
- riyadhk.albudaery@uokufa.edu.iq